

متطلبات مراجعة وتحسين النظام المحاسبي المالي في الجزائر للتوافق مع مستجدات IAS و IFRS

Requirements for reviewing and updating the financial accounting system in Algeria to comply with IAS and IFRS developments

ط.د/ تارزي خملول^{1*}، مخبر الدراسات القانونية والاقتصادية، المركز الجامعي الشريف بوشوشة -
أفلو الجزائر، t-khemloul@cu-aflou.edu.dz

د/ جخيوة طاهر²، مخبر الدراسات القانونية والاقتصادية، المركز الجامعي الشريف بوشوشة - أفلو
الجزائر، t.djkhiousa@cu-aflou.edu.dz

تاريخ قبول المقال: 2024/04/15

تاريخ إرسال المقال: 2023/08/09

الملخص:

تهدف هذه الورقة العلمية إلى إبراز أهم المستجدات التي تعرفها معايير المحاسبة الدولية و المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية، و كذا الوقوف على الاختلالات و النقائص التي يعاني منها النظام المحاسبي المالي، كما تستهدف أيضا معرفة الجهود المبذولة في سبيل تحديث و تحسين المنظومة المحاسبية في الجزائر، و خلصت الدراسة إلى أن النظام المحاسبي المالي غير مساير للتغيرات و المستجدات التي تعرفها معايير المحاسبة الدولية و المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية، كما أن الجهود المبذولة من قبل السلطات المعنية غير كافية لتحقيق التوافق بينهما، و لم يترتب عليها أي تعديل أو تحسين، الأمر الذي زاد من عمق الاختلالات و ضعف أداء النظام المحاسبي المالي.

الكلمات المفتاحية: النظام المحاسبي المالي، معايير المحاسبة الدولية، المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية.

Abstract:

* تارزي خملول

This scientific paper aims to highlight the most important developments known by international accounting standards and international standards for financial reporting, And stand on the imbalances and deficiencies suffered by the financial accounting system, It also aims to know the efforts made to modernize and revitalize the accounting system in Algeria, The study concluded that the financial accounting system does not keep pace with the changes and developments defined by international accounting standards and international standards for preparing financial reports, Also, the efforts made by the concerned authorities are not sufficient to achieve consensus between them, It did not result in any modification or update, This led to an increase in imbalances and poor performance of the financial accounting system.

Key words : Financial Accounting System, International Accounting Standards, International Financial Reporting Standards.

المقدمة:

انتهجت الجزائر كغيرها مثل معظم دول العالم سياسة إصلاح جذري و لمنظومتها المحاسبية، نتيجة العولمة و الانفتاح حول العالم، من خلال اعتماد النظام المحاسبي المالي كبديل عن المخطط المحاسبي الوطني، مما أتاح نوعا من التقارب بين الممارسات المحاسبية في الجزائر و نظيرتها الدولية، باعتبار أن النظام المحاسبي المعتمد يستمد مرجعيته من معايير المحاسبة الدولية و المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية، غير أن هذا النظام منذ دخوله حيز التطبيق مطلع سنة 2010 لم يطرأ عليه أي تعديل أو تغيير تبعا للمستندات و الاستحداثات المستمرة للمعايير الدولية، و هو ما أدى إلى وجود اختلالات في النظام المحاسبي المالي و أثر سلبا على أدائه و كفاءته.

و على هذا الأساس يمكن صياغة الإشكالية الرئيسية على النحو التالي:

ما هي المتطلبات والآليات اللازمة لتحسين النظام المحاسبي المالي ليتوافق مع المنظومة

المحاسبية الدولية؟

وتتفرع عن هذه الإشكالية الأسئلة الفرعية التالية:

- 1- ما هي أهم المستندات المرتبطة بمعايير المحاسبة الدولية والمعايير الدولية لإعداد التقارير المالية؟
- 2- ما هي أبرز الاختلالات والنقائص التي يعاني منها النظام المحاسبي المالي في الجزائر؟
- 3- ما هي خطوات ومتطلبات تحسين النظام المحاسبي المالي في الجزائر؟

الفرضيات:

- الديناميكية المستمرة لمعايير المحاسبة الدولية والمعايير الدولية لإعداد التقارير المالية أثرت سلبا أداء النظام المحاسبي المالي؛
- عدم تحيين النظام المحاسبي المالي بشكل دوري منذ بداية تطبيقه لا يعني عدم وجود اختلالات فيه وأنه متوافق مع المنظومة المحاسبية الدولية؛
- الجهود المبذولة لتحيين وتكييف النظام المحاسبي المالي غير كافية ولم ينتج عنها أي تعديلات عليه.

أهداف الدراسة:

- توضيح أهم التعديلات والتغيرات الطارئة على معايير المحاسبة الدولية والمعايير الدولية لإعداد التقارير المالية؛
- إبراز أهم الاختلالات التي يحتويها النظام المحاسبي المالي؛
- التطرق للإجراءات المتخذة من طرف السلطات المعنية لتحديث وتحيين النظام المحاسبي المالي.

منهج الدراسة:

تم دراسة هذا الموضوع باستخدام المنهج الوصفي في عرض المفاهيم ذات العلاقة بمتغيرات الدراسة، و على أسلوب التحليل في توضيح و تفسير الاختلالات في النظام المحاسبي المالي، و على المنهج الاستنباطي في تحديد الفوارق بين معايير المحاسبة الدولية و المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية و بين النظام المحاسبي المالي.

الدراسات السابقة:

01- بلال شنايت، النظام المحاسبي المالي الجزائري بين ضرورة التحيين و معوقات الواقع الاقتصادي، أطروحة دكتوراه في العلوم المالية و المحاسبة، تخصص: مالية و محاسبة كلية العلوم الاقتصادية و التجارية و علوم التسيير، جامعة أكلي محند أولحاج، البويرة 2022/2021.

استهدفت الدراسة البحث في ضرورة تحيين النظام المحاسبي المالي SCF، ليتوافق مع التحديثات الطارئة على معايير المحاسبة و الإبلاغ المالي الدولية IAS/IFRS، و المعوقات ذات الطابع الاقتصادي، باتباع المنهج الوصفي و الاستقرائي، و توصلت الدراسة إلى وجود تفاوت من معيار لآخر في درجة التوافق بين النظام المحاسبي المالي و معايير المحاسبة و الإبلاغ المالي الدولية، بالإضافة إلى وجود عوائق مرتبطة بالواقع الاقتصادي الجزائري تحول دون عملية تحيين النظام

المحاسبي المالي، متمثلة أساسا في غياب الانسجام بين متطلبات معايير المحاسبة و الإبلاغ المالي الدولية و النظام الجبائي الجزائري بخصوص قواعد الاعتراف و القياس المحاسبي، و كذلك ركود السوق المالي الجزائري.

02- أسامة معمري، إطار مقترح لتعيين النظام المحاسبي المالي لمواكبة تطورات المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية، مجلة الريادة لاقتصاديات الأعمال، جامعة حسيبة بن بوعلي، الشلف، المجلد: 05، العدد: 01، 2019، ص: 62 - 79.

هدفت الدراسة إلى توضيح مقترحات تعديل النظام المحاسبي المالي لمسايرة مستندات و تطورات المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية، توصلت الدراسة إلى وجود فجوة كبيرة بين النظام المحاسبي المالي SCF و المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية IFRS، ناتجة عن التحديثات المستمرة على هذه الأخيرة مقابل عدم القيام بتعديلات على SCF، و قدم الباحث جملة من المقترحات بهدف تعيين النظام المحاسبي المالي، من خلال تفعيل دور الهيئة المكلفة بالتوحيد المحاسبي بالجزائر و متابعة المستندات المحاسبية الدولية، و إعداد إطار قانوني جديد لمهنة المحاسبة تشمل أنظمة محاسبية مالية قطاعية موجهة للقطاعات الاقتصادية، تتضمن معايير محاسبية محلية و إطار تصوريا مفضلا، مع تفعيل دور السوق المالي بالجزائر، و تفعيل دور مؤسسات التعليم المحاسبي، بالإضافة إلى تطوير تقنيات تكنولوجيا المعلومات و الاتصال.

03- عبد القادر بكحل، متطلبات تكييف النظام المحاسبي المالي الجزائري لتحقيق توافقه مع مستندات المعايير المحاسبية الدولية، مجلة أبحاث اقتصادية وإدارية، جامعة محمد خيضر، بسكرة، المجلد: 15، العدد: 03، 2021، ص: 331-349

الهدف من هذه الدراسة كان تبين متطلبات تكييف النظام المحاسبي المالي مع التحديثات التي مست المعايير المحاسبية الدولية، باستخدام منهجين هما: الوصفي لدراسة الجوانب النظرية و الاستنباطي لدراسة الاختلافات بين النظام المحاسبي المالي و معايير المحاسبة الدولية منذ سنة 2004، و ما يتطلب ذلك لتحقيق التوافق بينهما، و خلصت الدراسة إلى وجود بعض المعايير ضمن النظام المحاسبي المالي لم تعد ملائمة و غير صالحة للتطبيق، كما أن أغلب المعايير الدولية للتقارير المالية لا يتضمنها النظام المحاسبي المالي، في حين أنه يتضمن معايير محاسبية دولية ملغاة أو مستبدلة، بالإضافة إلى أن النظام المحاسبي المالي لا يتضمن الإطار المفاهيمي المعدل في سنتي 2010 و 2018، فضلا عن أنه غير متضمن للمعيار المحاسبي الخاص بالمؤسسات

الصغيرة و المتوسطة الصادر سنة 2009، و قدم الباحث مجموعة من الاقتراحات التي من شأنها أن تساهم في تكييف النظام المحاسبي المالي مع المعايير المحاسبية الدولية.

04- مصطفى عقاري، أمال تخنوني، النظام المحاسبي المالي SCF في ظل مستندات معايير التقارير المالية الدولية IFRS (2010 - 2016)، مجلة الاقتصاد الصناعي "خزار تك"، جامعة باتنة 01 الحاج لخضر، المجلد: 07، العدد: 01، جوان 2017، ص: 86 - 109.

استهدفت الدراسة تحليل و تحديد أبعاد مشكلة عدم مسابقة قواعد و إجراءات النظام المحاسبي المالي لمستندات معايير التقارير المالية الدولية، و تقييم فجوة الاختلاف بينهما، بالإضافة إلى تشخيص أهم المعوقات التي تحول دون الوصول إلى تحقيق التوافق، وقد خلص الباحثان إلى التأكيد على أن النظام المحاسبي المالي لا يساير المستندات الحاصلة في المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية، و هو ما أحدث فجوة اختلاف بينهما. و طرح الباحثان جملة من التوصيات لتحقيق التوافق بين SCF و IFRS/IAS.

05- فؤاد عنون، حمزة ضويفي، تقييم النظام المحاسبي المالي SCF في ظل مستندات المعايير الدولية (IAS/IFRS) - استطلاع آراء عينة من المهنيين و الأكاديميين - مجلة الاقتصاد الجديد، جامعة خميس مليانة، المجلد: 12، العدد: 03، 2021، ص: 713 - 732.

هدفت الدراسة إلى تقييم مدى جودة النظام المحاسبي المالي و تكييفه مع التطورات و الاستحداثات التي عرفتها معايير المحاسبة الدولية و المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية و اقتراح آلية لتحسين النظام المحاسبي المالي، و كيفية إعداد معايير محاسبية محلية، و توصلت الدراسة إلى أن SCF به العديد من النقائص، سواء على المستوى التشريعي أو المؤسسي، مما ينعكس على نوعية و جودة المعلومات المقدمة للمستخدمين، كما أنه لم يواكب مستندات معايير المحاسبة الدولية.

تقسيمات الدراسة:

- المبحث الأول: مستندات معايير المحاسبة الدولية IAS والمعايير الدولية لإعداد التقارير المالية IFRS
- المبحث الثاني: تشخيص اختلالات النظام المحاسبي المالي.
- المبحث الثالث: آليات إحداث التوافق بين النظام المحاسبي المالي و معايير المحاسبة الدولية و المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية.

المبحث الأول: مستندات معايير المحاسبة الدولية IAS و المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية IFRS

من خلال هذا المبحث نتطرق إلى قراءة في التطورات و المستجدات التي عرفتها معايير المحاسبة الدولية IAS والمعايير الدولية لإعداد التقارير المالية IFRS، بالتطرق إلى الهيئات و المنظمات المسؤولة عن إصدار و تعديل تلك المعايير.

يشكل تباين الأنظمة المحاسبية بين الدول أحد العوائق أمام الاستثمار الدولي، و من أسباب عدم استقرار الأسواق المالية في العالم، بينما يعتبر التوافق المحاسبي الدولي عاملا مهما يساعد في تحقيق إمكانية مقارنة القوائم المالية على المستوى الدولي، و تقليص حجم تباين النظم المحاسبية بين الدول و توفير المعلومات الكافية للمستثمرين بشكل أكثر مصداقية و ملاءمة، وفق نمط موحد للقوائم المالية يتسم بالقبول العام.¹

و يعبر التوافق المحاسبي عن المسار المؤسسي الهادف إلى إحداث تقارب بين الأنظمة و المعايير المحاسبية في مختلف دول العالم، مما يؤدي إلى تسهيل عملية مقارنة القوائم المالية المنجزة من طرف مؤسسات في دول مختلفة.²

ترجع مسألة التوافق المحاسبي إلى المؤتمر الدولي الأول للمحاسبين، المنعقد سنة 1904، بمدينة سانت لويس في الولايات المتحدة الأمريكية، تم خلاله مناقشة و مقارنة المبادئ و الممارسات المحاسبية للدول الكبرى،³ و توالى بعد ذلك العديد من المؤتمرات طيلة القرن الماضي تبعا لضغوطات من مستخدمي القوائم المالية (مساهمين، مستثمرين، دائنين، نقابات، اتحادات تجارية، منظمات دولية

¹ - غنية بن حركو، النظام المحاسبي المالي ومعايير المحاسبة الدولية - دراسة مقارنة، مجلة دراسات اقتصادية، جامعة قسنطينة 02 عبد الحميد مهري، المجلد: 01، العدد: 04، 2017، ص: 105-130.

² - صلاح الدين بولعراس، التغيرات التي أحدثتها النظام المحاسبي المالي على القوائم المالية و أثرها في تحسين جودة المعلومة المحاسبية - دراسة استقصائية لمجموعة من الخبراء و المختصين في المحاسبة بالجزائر، أطروحة دكتوراه، كلية العلوم الاقتصادية و التجارية و علوم التسيير، جامعة سطيف 01، 2016/2015، ص: 41.

³ - هوارية ميسوط، فعالية التدقيق في ظل تطبيق المعايير المالية و المحاسبية الدولية في الجزائر - دراسة عينة لمعدي القوائم المالية و مدققي الحسابات، أطروحة دكتوراه، كلية العلوم الاقتصادية و التجارية و علوم التسيير، جامعة جيلالي اليابس، سيدي بلعباس، 2016/2015، ص: 07.

جمعيات و أجهزة حكومية)، نتج عن تلك المؤتمرات إنشاء عدة هيئات و منظمات، استهدفت وضع معايير محاسبية دولية، و تهيئة البيئة المناسبة لتطبيق تلك المعايير، و أهم هذه المنظمات:⁴

- لجنة معايير المحاسبة الدولية (IASC) .
- الاتحاد الدولي للمحاسبين (IFAC) .
- لجنة ممارسة التدقيق الدولي (IAPC) .

و تعد لجنة معايير المحاسبة الدولية هيئة خاصة تتمتع بالاستقلالية في مهامها، و غير تابعة لأي منظمة مهنية أو حكومية، ضمت عند إنشائها في عام 1973 تسعة (09) دول أعضاء، ليصل عددهم إلى 112 دولة سنة 2000، و تولت اللجنة إصدار 41 معيارا محاسبيا دوليا، منها ما تم تعديله، و منها ما ألغي أو أدمج في معايير أخرى، و هذا إلى غاية إعادة هيكلة اللجنة سنة 2001، و صارت مجلسا يضم أعضاء دائمين، و تغيرت تسمية المعايير الصادرة عنه من المعايير المحاسبية الدولية IAS إلى معايير الإبلاغ المالي الدولية IFRS.⁵

فمعايير الإبلاغ المالي الدولية IFRS تعد تكملة و تطورا لما صدر و يصدر من معايير محاسبية و تفسيراتها من طرف مجلس معايير المحاسبة الدولية IASB و لجنة تفسيرات معايير التقارير المالية الدولية IFRIC، حيث أن الاستمرارية في التحديث و التطوير تستهدف وضع معالجات محاسبية تستجيب و تسير التطورات التكنولوجية و الاقتصادية و المعلوماتية تحقق أهداف مستخدمي التقارير المالية و تتضمن المرجعية المحاسبية كلا من:⁶

- معايير المحاسبة الدولية IAS: و هي المعايير الصادرة عن لجنة معايير المحاسبة الدولية IASC، إذ تم إصدار 41 معيارا خلال الفترة الممتدة بين سنتي 1973 و 2000، و قد قام مجلس معايير المحاسبة الدولية بإجراء تعديلات على بعض المعايير و إلغاء بعضها، ليصل عددها إلى 28 معيارا في أواخر سنة 2017.
- المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية IFRS: وهي تعبر عن التسمية الحديثة لمعايير المحاسبة الدولية، و البالغ عددها 17 معيارا لغاية أواخر سنة 2017.

⁴- هوارية مبسوط، مرجع سبق ذكره، ص: 09.

⁵- حمزة العرابي، المعايير المحاسبية الدولية و البيئة الجزائرية متطلبات التوافق و التطبيق، أطروحة دكتوراه، كلية العلوم الاقتصادية و التجارية و علوم التسيير، جامعة امحمد بوقرة، بومرداس، 2013/2012، ص: 30-31.

⁶- أسامة معمري، إطار مقترح لتعيين النظام المحاسبي المالي لمواكبة تطورات المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية، مجلة الريادة لاقتصاديات الأعمال، جامعة حسبية بن بوعلي، الشلف، المجلد: 05، العدد: 01، 2019، ص: 62-79.

- تفسيرات معايير التقارير المالية الدولية IFRIC: تتمثل في توضيحات و إرشادات و توجيهات بشكل دائم حول المعايير المحاسبية القائمة، و قد أنشئت لجنة تفسيرات معايير التقارير المالية الدولية IFRIC خلال شهر مارس من سنة 2002 كبديل عن لجنة التفسيرات السابقة SIC مكونة من 12 عضوا لمدة ثلاث سنوات قابلة للتجديد، و المصادقة عن التفسيرات الصادرة عن هذه اللجنة تكون من قبل مجلس معايير المحاسبة الدولية IASB، و وصل عدد التفسيرات من تاريخ تأسيسها في عام 1977 إلى 34 تفسيراً، و تم وفق ذلك دمج كثير من التفسيرات ضمن معايير المحاسبة الدولية.⁷

و تتمثل أهم الاستحداثات و التعديلات المطبقة على معايير المحاسبة الدولية في ما يلي:⁸

01- تجزئة بعض المعايير المعقدة و الطويلة إلى معيارين أو أكثر: حيث أن المعيار IAS 27 القوائم المالية المستقلة و المجموعة تم تجزئته إلى معيارين هما: المعيار IAS 27 القوائم المالية المستقلة، و المعيار IFRS 10 توحيد القوائم المالية، و تم كذلك تجزئة المعيار IAS 32 الأدوات المالية العرض و الإفصاح إلى معيارين هما: المعيار IAS 32 الأدوات المالية العرض، و المعيار IFRS 07 الأدوات المالية الإفصاح، و تم أيضا العمل على استبدال المعيار IAS 39 الأدوات المالية الاعتراف و القياس بمعايير جديدة، و ذلك بإصدار المعيار IFRS 09، مع إبقاء المعيار الأصلي ساري العمل به لمعالجة الموضوعات الأخرى.

02- إدخال تحسينات جوهرية على بعض المعايير، و استبدالها بمعايير جديدة، و إلغاء المعايير القديمة المناظرة: إذ استبدل المعيار IAS 14 التقارير القطاعية بالمعيار IFRS 08

⁷- حمزة بوكفة، عمار زودة، و هادية بن مهدي، التوافق المحاسبي الدولي و محاولة التكيف معه من خلال النظام المحاسبي المالي، الملتقى الدولي الثالث حول الاتجاهات الحديثة في المحاسبة - مقارنة علمية و عملية، جامعة العربي بن مهدي، أم البواقي، ص: 239-256.

⁸- فؤاد عنون، و حمزة ضويفي، تقييم النظام المحاسبي المالي SCF في ظل مستندات المعايير الدولية (IAS/IFRS) - استطلاع عينة من المهنيين و الأكاديميين، مجلة الاقتصاد الجديد، جامعة خميس مليانة، الجزائر، المجلد: 12، العدد: 03، 2021، ص: 713-732.

القطاعات التشغيلية، كما أدخلت تحسينات كبيرة على المعيار المحاسبي الدولي 31 IAS، و استبدل بالمعيار 11 IFRS الترتيبات المشتركة.

03- إصدار معايير جديدة: قصد مواصلة تحسين الممارسات المحاسبية، قام مجلس معايير المحاسبة الدولية بإصدار عدة معايير من بينها المعيار 12 IFRS الإفصاح عن الحصص في الشركات الأخرى، و المعيار 13 IFRS قياس القيمة العادلة، و المعيار 14 IFRS حسابات التأجيل التنظيمية، و المعيار 15 IFRS الإيرادات من العقود المبرمة مع العملاء، و المعيار 16 IFRS عقود الإيجار، و المعيار 17 IFRS عقود التأمين.

المبحث الثاني: تشخيص اختلالات النظام المحاسبي المالي

تضمن هذا المبحث العلاقة بين الإطار المفاهيمي للنظام المحاسبي المالي و الإطار التصوري لمعايير المحاسبة الدولية، و أيضا صعوبات و عراقيل تطبيق النظام المحاسبي المالي، بالإضافة إلى تحليل الاختلالات الموجودة بين النظام المحاسبي المالي و معايير المحاسبة الدولية و المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية.

يعد الإطار التصوري لمعايير المحاسبة الدولية الصادر خلال سنة 2001 المرجع المحاسبي الدولي المعتمد في إعداد النظام المحاسبي المالي SCF،⁹ حيث أنه مدرج ضمن النظام المحاسبي المالي وفق ما نصت عليه المادة 06 من القانون 11/07، المؤرخ في 25/11/2007، المتضمن النظام المحاسبي المالي، و ورد محتواه بالمرسوم التنفيذي رقم 156/08، المؤرخ في 26/05/2008، المتعلق بتطبيق أحكام القانون 11/07 المذكور سابقا، وفق ما نصت عليه المواد من 05 إلى 28،¹⁰ و بالتزامن مع بداية تطبيق النظام المحاسبي المالي سنة 2010 تم إصدار إطار مفاهيمي لإعداد التقارير المالية من طرف مجلس معايير المحاسبة الدولية IASB، حيث تغيرت التسمية من "الإطار المفاهيمي لإعداد القوائم المالية" إلى "الإطار المفاهيمي لإعداد التقارير المالية"، ليتوسع بذلك الإطار المفاهيمي و يشمل كافة مكونات التقرير المالي، كما تم إصدار نسخة منقحة من الإطار المفاهيمي خلال سنة

⁹- بلال شنايت، النظام المحاسبي المالي الجزائري بين ضرورة التحيين و معوقات الواقع الاقتصادي، أطروحة دكتوراه، كلية العلوم الاقتصادية و التجارية و علوم التسيير، جامعة ألكلي محند أولحاج، البويرة، 2022/2021، ص: 57.

¹⁰- عمر الفاروق زرقون، خديجة عطية، و مسعود كسكس، مراجعة الإطار التصوري للنظام المحاسبي المالي كمرجعية لمعايير متسقة و متوافقة دوليا، المجلة الجزائرية للتنمية الاقتصادية، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة، المجلد: 09، العدد: 02، 2022، ص: 236-223.

2018،¹¹ تضمنت تعديلات شاملة على الإطار المفاهيمي لسنة 2010، و قد شرع كل من مجلس معايير المحاسبة الدولية IASB، و لجنة تفسيرات معايير التقارير المالية الدولية في تطبيق الإطار المفاهيمي لسنة 2018 عند صدوره، في حين أن معدي القوائم المالية بدأوا تطبيقه بداية من سنة 2020.¹²

غير أن هذه التعديلات والتحديثات لم يتم الأخذ بها بالنسبة للنظام المحاسبي المالي لحد الآن. واجهت عملية تطبيق النظام المحاسبي المالي الذي يتماشى مع معايير المحاسبة الدولية العديد من التحديات والصعوبات الناشئة أساسا عن خصائص وطبيعة البيئة المحاسبية في الجزائر، ومن أهم هذه الصعوبات مايلي:¹³

- عدم وجود أسواق مالية تتميز بالكفاءة العالية، تساهم في عملية تقييم الأسهم والسندات والمشتقات المالية بطريقة حديثة؛
- غياب الانسجام والتوافق بين أحكام القانون التجاري وقواعد النظام المحاسبي المالي، فعلى سبيل المثال، يعتبر القانون التجاري أن المؤسسة مفلسة في حال فقدانها لثلاثة أرباع رأسمالها ووجب تصفيته، غير أن معايير المحاسبة الدولية تعتبر رأس المال قيمة متبقية ناتجة عن الفرق بين قيمة الأصول و قيمة الخصوم، و أنه متغير بين وقت و آخر؛
- البطء في عملية تطوير محتوى التعليم المحاسبي في الجامعات ومراكز التكوين، حيث لم يتم تغيير المقررات المحاسبية، كما أن أساليب تدريس و تعليم المحاسبة يغلب عليها طريقة القواعد على حساب الإبداع، و هذا ناتج عن غياب الوعي المحاسبي و شيوع اعتبار المحاسبة بأنها تقنية و ليست علما قائما بذاته؛

¹¹- بلال شنايت، مرجع سبق ذكره، ص: 57.

¹²- بلال شنايت، و علي حبش، دراسة مدى توافق الإطار التصوري للنظام المحاسبي المالي SCF مع الإطار المفاهيمي للإبلاغ المالي لسنة 2010 و 2018 "دراسة مقارنة". مجلة المنهل الاقتصادي، جامعة الوادي، المجلد: 03، العدد: 02، 2020، ص: 163-174.

¹³- بلعباس حمادي، و هشام بوطالبي، إشكالية النظام المحاسبي في الجزائر: النشأة، الدافع، الإضافات، و التحديات، الملتقى الدولي الأول حول البحث في العلوم المحاسبية في ظل التغيرات الاقتصادية و المالية الدولية، جامعة أبو بكر بلقايد، تلمسان 2022، ص: 459-482.

- إشكالية متعلقة بعملية التقييم، لا سيما بخصوص تحديد القيمة العادلة للتثبيات المادية، إذ أن تحديدها مرتبط بوجود سوق تنافسي؛
 - عدم وجود نظام معلوماتي للاقتصاد الوطني يتسم بالشمولية و المصادقية؛
 - صعوبات متعلقة بتغيير الأفكار و الذهنيات من المحاسبة كقائمة حسابات إلى المحاسبة كتطبيق مع أهداف و قواعد و اتفاقيات.
- و أهم العراقيل و المعوقات التي تحد من تطبيق معايير المحاسبة الدولية في الجزائر، يمكن توضيحها وفق الجدول التالي:

الجدول رقم 01: عراقيل تطبيق بعض معايير المحاسبة الدولية في الجزائر

| العراقيل الممكنة لتطبيق المعايير المحاسبية الدولية في الجزائر | موضوع المعيار | المعيار |
|---|---|---------|
| عدم وجود أسواق واضحة للسلع و المواد للقيام بمقارنة الأسعار في نهاية السنة مع سعر التكلفة. | المخزون | IAS 02 |
| عدم وجود أسواق مالية تمكن المؤسسات من تعديل سياساتها لتحقيق أهدافها، و تقييم نتائج ذلك. | السياسات المحاسبية، التغيرات في التقدير المحاسبي | IAS 08 |
| العقود المنجزة من قبل المؤسسات هي عقود لفائدة الدولة، مبلغها معلوم، و لا يمكن من خلالها تحقيق أية خسائر، ولا يطبق هذا المعيار إلا في حالات نادرة. | عقود البناء | IAS 11 |
| تتمثل الإشكالية الرئيسية بخصوص تطبيق هذا المعيار في وجود قيمتين للإيجار: سعر حقيقي، و سعر مصرح به. | عقود الإيجار | IAS 17 |
| يمكن للمؤسسات استعمال تغيرات سعر صرف العملات كوسيلة لتنوع العملات المتعامل بها، غير أنه في الجزائر يتولى البنك الذي يتعامل معه | آثار التغيرات في أسعار صرف العملة الأجنبية | IAS 21 |

| | | |
|--|--------------------------------|--------|
| المؤسسة تحديد العملة و ليس المؤسسة ذاتها، و في الغالب يتم استعمال عملتين هما: الأورو و الدولار. | | |
| يعالج هذا المعيار بشكل أساسي محاسبة آثار العلاقات التحكيمية و السيطرة على الشركات، غير أنه في الجزائر لا تتم السيطرة على الشركات بناء على شراء الأسهم أو الدخول في رأس المال، باستثناء قطاع المحروقات إلى حد ما، إذ أن هذه العلاقة ليست مالية إنما هي ذات طابع إداري (قرارات إدارية) كما هو الشأن بخصوص إنشاء الشركات القابضة و شركات تسيير مساهمات الدولة. | الإفصاح عن الأطراف ذات العلاقة | IAS 24 |
| وفق هذا المعيار يتم مقارنة أسعار الموجودات بأسعارها في الأسواق المعنية، و في حالة عدم وجود هذه الأسواق فلا إمكانية للقيام بعملية المقارنة و لا تطبيق لهذا المعيار. | الانخفاض في قيمة الأصول | IAS 36 |

المصدر: عبد الله بيض القول، إبراهيم مسلم، معوقات تطبيق المعايير المحاسبية الدولية و معايير الإبلاغ المالي الدولية في الجزائر - دراسة تحليلية -، مجلة دفاتر اقتصادية، جامعة زيان عشور، الجلفة، المجلد: 12، العدد: 02، 2021، ص: 131-148.

من خلال متابعة تطورات المجال المحاسبي في الجزائر يتبين عد إعطاء أهمية كبيرة لعملية التحديث و مواكبة التعديلات و التغييرات التي وفقها لا يؤدي النظام المحاسبي دوره من خلال كمية و نوعية المعلومات المالية الناتجة عنه، لتغطية الاحتياجات المتجددة لمستخدمي المعلومات المالية، فخلال فترة ممتدة لـ 30 سنة لم يتم إجراء أي تعديل أو تغيير أو إضافة على المخطط المحاسبي الوطني PCN رغم التغييرات التي عرفها الاقتصاد الوطني، و لا يزال هذا الإشكال مطروحا رغم اعتماد النظام المحاسبي المالي لإحداث التقارب و التوافق مع المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية، إذ تم إعداد مشروع النظام المحاسبي المالي خلال سنة 2006، و تم تطبيقه بداية من سنة 2010، و ظهرت إشكالية عدم التحضير اللازم لتطبيقه من خلال وتيرة إصدار النصوص القانونية، حيث اكتملت الفكرة و المشروع في

سنة 2006، و صدر النص الأساسي وفق القانون 11/07 في شهر نوفمبر 2007، بينما صدر المرسوم التنفيذي 156/08 في شهر ماي من سنة 2008 المكمل و المفسر للقانون 11/07 المذكور سابقا، في حين أن بداية تطبيق النظام المحاسبي المالي لم تكن إلا في بداية سنة 2010.¹⁴ و يمكن إبراز اتساع فجوة الاختلاف بين النظام المحاسبي المالي و معايير المحاسبة الدولية و المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية من خلال توضيح المعايير الملغاة و المستبدلة في ظل عدم تعديل النظام المحاسبي المالي، وفق ما يلي:¹⁵

01- المعايير المحاسبية الدولية غير المحتواة في النظام المحاسبي المالي:

تم إعداد النظام المحاسبي المالي على أساس المعايير المحاسبية الدولية التي صدرت إلى غاية سنة 2004، غير أنه بعد ذلك تم إجراء العديد من التغييرات على تلك المعايير، و تتمثل أهم المعايير التي لم يتضمنها النظام المحاسبي المالي بشكل أساسي في المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية IFRS، و يمكن توضيحها من خلال الجدول التالي:

الجدول رقم 02: المعايير المحاسبية غير المعتمدة في النظام المحاسبي المالي

| المعيار | موضوعه | تاريخ صدوره |
|---------|---------------------------------------|-------------|
| IFRS 06 | الكشف عن المصادر المعدنية و تقييمها | 2004/12/06 |
| IFRS 07 | الأدوات المالية - الإفصاح | 2005 |
| IFRS 08 | القطاعات التشغيلية | 2006 |
| IFRS 09 | الأدوات المالية | 2009 |
| IFRS 10 | القوائم المالية المجمعة | 2011 |
| IFRS 11 | الترتيبات المشتركة | 2011 |
| IFRS 12 | الإفصاح عن المصالح في الكيانات الأخرى | 2011 |

¹⁴- مصطفى عقاري، و أمال تخونني، النظام المحاسبي المالي SCF في ظل مستندات معايير التقارير المالية الدولية IFRS (2010 - 2016)، مجلة الاقتصاد الصناعي، جامعة باتنة 01 الحاج لخضر، باتنة، المجلد: 07، العدد: 01، 2017، ص: 109-86.

¹⁵- عبد القادر بكيجل، متطلبات تكيف النظام المحاسبي الجزائري لتحقيق توافقه مع مستندات المعايير المحاسبية الدولية، مجلة أبحاث اقتصادية و إدارية، جامعة محمد خيضر، بسكرة، المجلد: 15، العدد: 03، 2021، ص: 331-349.

| | | |
|------|--|---------|
| 2011 | قياس القيمة العادلة | IFRS 13 |
| 2014 | حسابات التأجيل التنظيمية | IFRS 14 |
| 2014 | الإيرادات من العقود المبرمة مع الزبائن | IFRS 15 |
| 2016 | عقود الإيجار | IFRS 16 |
| 2017 | عقود التأمين | IFRS 17 |

المصدر: عبد القادر بكيجل، مرجع سبق ذكره.

02- المعايير المحاسبية الدولية الملغاة والتي تم استبدالها ومازالت متضمنة في النظام المحاسبي المالي:

وهي المعايير التي كانت سارية المفعول خلال فترة إعداد النظام المحاسبي المالي، غير أنه فيما بعد تم إلغاؤها أو استبدلت بمعايير محاسبية أخرى، ويمكن توضيح هذه المعايير في الجدول التالي:

الجدول رقم 03: المعايير المحاسبية الملغاة والمستبدلة ومازالت معتمدة في النظام المحاسبي المالي

| التاريخ المحدد لسريان الإلغاء | المعيار المحاسبي الدولي الجديد المعوض للمعيار الملغى | المعيار المحاسبي الدولي الملغى أو المقرر إلغاؤه |
|-------------------------------|--|---|
| 2018/01/01 | المعيار الدولي للتقرير المالي IFRS 15 | المعيار الدولي للمحاسبة IAS 11 |
| 2009/01/01 | المعيار الدولي للتقرير المالي IFRS 08 | المعيار الدولي للمحاسبة IAS 14 |
| 2019/01/01 | المعيار الدولي للتقرير المالي IFRS 16 | المعيار الدولي للمحاسبة IAS 17 |
| 2018/01/01 | المعيار الدولي للتقرير المالي IFRS 15 | المعيار الدولي للمحاسبة IAS 18 |
| 2007/01/01 | المعيار الدولي للتقرير المالي IFRS 07 | المعيار الدولي للمحاسبة IAS 30 |
| 2013/01/01 | المعيار الدولي للتقرير المالي IFRS 11 | المعيار الدولي للمحاسبة IAS 31 |

| | | |
|--|--|------------------------------------|
| | المعيار الدولي للتقرير المالي IFRS 12 | |
| عندما يصبح المعيار الدولي للتقرير المالي IFRS 09 مطبقا | المعيار الدولي للتقرير المالي IFRS 09 | المعيار الدولي للمحاسبة IAS 39 |
| 2023/01/01 | المعيار الدولي للتقرير المالي IFRS 17 | المعيار الدولي للمحاسبة IFRS 04 |

المصدر: عبد القادر بكحل، مرجع سبق ذكره.

معايير المحاسبة الدولية التي تم مراجعتها و إصدارها بنسخة جديدة و متضمنة في النظام المحاسبي المالي بنسختها الأولى قبل المراجعة:

و هي متمثلة في المعايير المحاسبية الدولية التي تم إعادة إصدارها معدلة، و تحمل نفس رقم المعيار (عدم تعديل رقم المعيار)، و الجدول الموالي يوضح هذه المعايير.

الجدول رقم 04: معايير المحاسبة الدولية المتضمنة في النظام المحاسبي المالي و تم مراجعتها

| المعيار | تاريخ إصدار النسخة الجديدة |
|---------------------------------------|----------------------------|
| المعيار الدولي للمحاسبة IAS 01 | 2007 |
| المعيار الدولي للمحاسبة 19IAS | 2011 |
| المعيار الدولي للمحاسبة IAS 23 | 2007 |
| المعيار الدولي للمحاسبة IAS 24 | 2009 |
| المعيار الدولي للمحاسبة IAS 27 | 2011 |
| المعيار الدولي للمحاسبة IAS 28 | 2011 |
| المعيار الدولي للتقرير المالي IFRS 01 | 2008 |
| المعيار الدولي للتقرير المالي IFRS 03 | 2008 |

المصدر: عبد القادر بكحل، مرجع سبق ذكره.

من خلال ما سبق ذكره، تبين أن النظام المحاسبي المالي اتسم بالجمود و عدم مسايرة المستجدات و التطورات التي طرأت على المعايير المحاسبية الدولية و المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية، و هذا الإشكال من شأنه أن يحد من أداء و جودة و دور النظام المحاسبي المالي، بل و يؤدي استمرار هذا

الوضع إلى اتساع فجوة التباين بين معايير المحاسبة الدولية و النظام المحاسبي المالي، باعتبار أن المعايير آخذة في التطور و التحديث المستمر مع مرور الوقت.

المبحث الثالث: آليات إحداه التوافق بين النظام المحاسبي المالي و معايير المحاسبة الدولية و المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية

تضمن هذا المبحث الجهود و الخطوات العملية المبذولة لتذليل صعوبات تطبيق النظام المحاسبي المالي، بالإضافة إلى التطرق لمهام و برنامج عمل لجنة مراجعة و تقييم و مراجعة النظام المحاسبي المالي، و كذا مجموعة من المقترحات التي من شأنها أن تساهم في تحقيق التوافق بين SCF و IFRS/IAS.

توجد العديد من النماذج ذات الطابع الدولي التي يمكن من خلالها اعتماد خيارات مناسبة لتحقيق توافق البيئة المحاسبية في الجزائر مع المنظومة المحاسبية الدولية، و من أهم هذه الخيارات ما يلي:¹⁶

- الخيار الأول: الشروع في إحداه تعديلات جوهرية على القوانين المتضمنة النظام المحاسبي المالي، لا سيما القانون 11/07، المؤرخ في: 2007/11/25، المتضمن النظام المحاسبي المالي، بما يتناسب مع التطورات المتعلقة بمعايير المحاسبة الدولية.
- الخيار الثاني: التخلي عن النظام المحاسبي المالي، و الاعتماد بشكل مباشر على معايير المحاسبة الدولية و المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية.

- الخيار الثالث: وفق هذا الخيار يمكن إنشاء معايير محاسبية محلية متوافقة و مستوحاة من المعايير المحاسبية الدولية و المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية، مع الأخذ بعين الاعتبار طبيعة و خصوصية البيئة الاقتصادية في الجزائر بشكل عام، و البيئة المحاسبية على وجه الخصوص.

و قد قام المجلس الوطني للمحاسبة عقب إصدار النظام المحاسبي المالي بالعديد من النشاطات الهادفة إلى مرافقة المهنيين و المؤسسات من خلال تطبيق النظام المحاسبي المالي، و من أهم هذه النشاطات:¹⁷

¹⁶ - محمد عبيد، آلية تحديث النظام المحاسبي المالي في ضوء خريطة طريق وزارة المالية الجزائرية - دراسة نقدية- مجلة المحاسبة التدقيق و المالية، جامعة خميس مليانة، المجلد: 03، العدد: 01، 2021، ص: 01-12.

¹⁷ - أمال تخونوني، الممارسة المحاسبية بين متطلبات النظام المحاسبي المالي SCF و المتغيرات المحاسبية الدولية IAS-IFRS أطروحة دكتوراه، كلية العلوم الاقتصادية و التجارية و علوم التسيير، جامعة باتنة 1، 2018/2019، ص: 298.

- تتصيب لجنة تتولى إعداد دليل للمحاسبة المالية، و الإفصاح عن قواعد القياس و التسجيل؛
- تنظيم عدة ملتقيات و أيام دراسية لفائدة المهنيين؛
- إعداد مذكرات منهجية من المجلس الوطني للمحاسبة؛
- تتصيب لجنة تتولى مهمة تقييم تطبيق القانون 01/10 الصادر في 2010/06/29، و القانون 11/07 المتضمن النظام المحاسبي المالي بعد خمس سنوات من تطبيقه؛
- إصدار آراء بخصوص استفسارات بعض المؤسسات، و المتعلقة ببعض المسائل المحاسبية، حيث تم تكليف لجنة تتولى إعدادها و نشرها على الموقع الإلكتروني التابع للمجلس الوطني للمحاسبة في شكل بيان للاستفادة منه من قبل المهنيين مثل البيان الخاص بالضرائب المؤجلة، المنشور بتاريخ: 2014/06/10.
- و في إطار الجهود المبذولة الرامية إلى معالجة النقائص، و سد الثغرات الموجودة في النظام المحاسبي المالي، عملت السلطات العمومية في الجزائر ممثلة في وزارة المالية و المجلس الوطني للمحاسبة على الشروع في عملية تقييم و مراجعة النظام المحاسبي المالي.
- و ضمن هذا السياق، تم إنشاء لجنة أوكلت لها مهمة إجراء تقييم شامل لتطبيق النظام المحاسبي المالي، و تقديم اقتراحات قصد مراجعته، و إحداث توافق مع مستجدات معايير المحاسبة الدولية، و قد تضمنت هذه اللجنة 14 عضوا، منهم 12 عضوا من ممارسي مهنة المحاسبة، و ممثلين اثنين عن المجلس الوطني للمحاسبة، و تم بتاريخ 21 جانفي 2019 الانطلاق في عملية تقييم و مراجعة النظام المحاسبي المالي بشكل رسمي، وفق ندوة وطنية تم تنظيمها من قبل المجلس الوطني للمحاسبة، تحت رعاية المديرية العامة للمحاسبة، التابعة لوزارة المالية، و قد تلخصت مهام مجموعة العمل (اللجنة) في ما يلي:¹⁸
- القيام بعملية تقييم شاملة لتطبيق النظام المحاسبي المالي، قصد الوقوف على الصعوبات و العوائق التي يصادفها المعنيون بإنتاج و استغلال المعلومات المالية الناتجة عن هذا النظام، و ذلك بهدف الوصول إلى الحلول المناسبة؛
- مراجعة و تحيين النظام المحاسبي المالي، والعمل على تكييفه مع المعايير المحاسبية الدولية منذ عام 2004، لبلوغ مستوى عالمي من حيث تطبيق المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية؛

¹⁸ - خديجة عطية ، مالك مرهون، و محمد الحبيب مرحوم، الخيارات المحاسبية لتحيين النظام المحاسبي المالي بين المعايير الكاملة و العيار الخاص بالمؤسسات الصغيرة و المتوسطة - دراسة تحليلية، مجلة المالية & الأسواق، جامعة ابن باديس، مستغانم، المجلد: 08، العدد: 02، 2021، ص: 245-265.

وتم تقسيم برنامج عمل المجموعة المكلفة بتقييم ومراجعة النظام المحاسبي المالي إلى ثلاثة مراحل أساسية و هي:¹⁹

المرحلة الأولى: وهي مرحلة التقييم والتشخيص وتحديد المعوقات والنقائص من خلال:

- تقييم و تشخيص وضعية النظام المحاسبي المالي، و مدى تطبيقه في المؤسسات المعنية؛
- تحديد صعوبات تطبيق النظام المحاسبي المالي في مرحلة الانتقال من المخطط الوطني المحاسبي إلى النظام المحاسبي المالي على مستوى كافة القطاعات والأنشطة، بما في ذلك الصعوبات التي رفعتها لجنة تقييس الممارسات المحاسبية والواجبات المهنية؛
- رصد المعايير المحاسبية المدرجة أو التي تضمنها النظام المحاسبي المالي، والتي تحتاج إلى شروحات؛
- الأخذ في الحسبان الاقتراحات الصادرة عن لجنة تقييس الممارسات المحاسبية والواجبات المهنية؛
- العمل على تنظيم أيام دراسية لمراجعة النظام المحاسبي المالي، بمشاركة جميع الأشخاص الطبيعيين المهنيين و الأشخاص المعنويين و الهيئات و المؤسسات المعنية، و ذلك للقيام بمراجعة النظام المحاسبي المالي وفق أسس سليمة تمكن من إصدار معلومات مالية تتميز بالجودة و الملاءمة، تستخدم في مجالات عديدة (اقتصادية، اجتماعية، و جبائية).

المرحلة الثانية: و تتمثل في مرحلة المعايير و تحقيق التوافق مع معايير المحاسبة الدولية و المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية، و ذلك من خلال ما يلي:

- تحديد المعايير الدولية الجديدة، الملغاة، و المعدلة مقارنة مع التي تضمنها النظام المحاسبي المالي؛
- تحديد المعايير المحاسبية الدولية التي تضمنها النظام المحاسبي المالي، و التي تم تعديلها أو إلغاؤها، بهدف تحيين النظام المحاسبي، ليتطابق مع المعايير الجديدة؛
- إحصاء المعايير المحاسبية الدولية المعتمدة بعد إعداد النظام المحاسبي المالي منذ سنة 2004 (باعتبار أن النظام المحاسبي المالي معد وفق المعايير المحاسبية الدولية التي كانت سارية المفعول إلى غاية سنة 2004)؛

¹⁹ - فؤاد عنون، و حمزة ضويفي، توجه الجزائر نحو تحيين النظام المحاسبي المالي في ظل مستندات معايير الإبلاغ المالي الدولية، مجلة البشائر الاقتصادية، جامعة طاهري محمد، بشار، المجلد: 07، العدد: 02، 2021، ص: 577-596.

- اعتماد المعايير الدولية الجديدة، و تكييفها وفق البيئة و الواقع المحلي، على أن لا تتعارض مع المصالح الجزائرية، و أن لا تعيق التنمية المحلية و القرارات الاقتصادية المتخذة، بهدف تجنب كل التأثيرات السلبية.

المرحلة الثالثة: و هي مرحلة تعديل و تحيين النصوص التشريعية و إصدار النظام المحاسبي المالي الجديد من خلال ما يلي:

- مراجعة النصوص التشريعية من قانون ونصوص تنظيمية وتطبيقية؛
- عرض المشروع الجديد للنظام المحاسبي المالي على لجنة تقييس الممارسات المحاسبية والواجبات المهنية؛
- إصدار مشروع النظام المحاسبي المالي في شكله النهائي.

ولضمان عملية تحيين النظام المحاسبي المالي، وتحقيق توافقه مع مستجدات المنظومة المحاسبية الدولية، لا بد من القيام بما يلي:²⁰

- التواصل مع المنظمات والهيئات الدولية المعنية والفاعلة، وهذا ضمن برامج التوجيه والمساعدات التقنية، إضافة إلى التعاون مع الدول للاستفادة من التجارب السابقة، لتقليل التكاليف والجهد والوقت؛
- إنشاء لجنة تتولى متابعة المستجدات، وتشارك في مناقشة وإثراء مسودات التعديلات أو المعايير الجديدة، لا سيما وأن مجلس معايير المحاسبة الدولية IASB يفتح النقاش للمهتمين، بالإضافة إلى دراسة التأثيرات المحتملة من هذه التعديلات؛
- دراسة إمكانيات التطبيق وفق خطة تساهم في تقليل أو تجنب الأضرار المحتملة على مستوى: جودة القوائم المالية، خدمات المحاسبة والتدقيق، و الآثار الاقتصادية على أصحاب المصالح؛
- العمل المبكر على مشاركة كافة المعنيين في اللقاءات والدورات التكوينية، ودمج التعديلات ضمن برامج التعليم و التكوين المحاسبي؛

²⁰ - مهدي شباركة، و أكرم لحمادي، إصلاح النظام المحاسبي المالي في الجزائر اعتمادا على تجربة دولة ماليزيا في وضع ركائز المحاسبة الدولية، مجلة دراسات اقتصادية، جامعة زيان عشور، الجلفة: المجلد: 17، العدد: 01، 2023، ص: 512-524.

- اتباع برنامج لإدماج التعديلات أو المعايير الجديدة انطلاقاً من التحسيس وشرح أهداف هذا التغيير والتكوين، وكذا المرافقة والمتابعة أثناء مرحلة التطبيق، مع توفير المساعدة والاستشارة باستخدام أساليب اتصال واضحة.

الخاتمة:

تتميز معايير المحاسبة الدولية والمعايير الدولية لإعداد التقارير المالية IAS/IFRS بالتحديثات المستمرة، وذلك تماشياً مع التطورات التي تشهدها الساحة الدولية، ونتيجة لجمود النظام المحاسبي المالي فإن هناك معايير معدلة وأخرى ملغاة لازالت معتمدة في النظام المحاسبي المالي، لذلك أصبح القيام بعملية تحديث وتحيين النظام المحاسبي المالي ضرورة حتمية لتحقيق التوافق مع معايير المحاسبة الدولية والمعايير الدولية لإعداد التقارير المالية مع مراعاة ملاءمة الأوضاع والبيئة المحاسبية المحلية.

النتائج:

- من أهم النتائج التي توصلنا إليها من خلال هذه الدراسة ما يلي:
- التحديثات المستمرة لمعايير المحاسبة الدولية والمعايير الدولية لإعداد التقارير المالية وعدم مواكبة النظام المحاسبي المالي لتلك التحديثات أدى إلى اتساع فجوة الاختلاف بينهما وتزايد الاختلافات في النظام المحاسبي المالي؛
 - يتوافق النظام المحاسبي المالي بشكل نسبي مع معايير المحاسبة الدولية والمعايير الدولية لإعداد التقارير المالية، غير أنه يتطلب استحداثات وتحسينات كلما اقتضى الأمر ذلك؛
 - رغم تشكيل لجنة عمل لتقييم ومراجعة النظام المحاسبي المالي منذ سنة 2019 إلا أنه لم تطرأ عليه أي تعديلات لحد الآن.

التوصيات:

- تحديث التشريعات المحاسبية، أو اعتماد معايير محاسبية محلية ذات مرجعية دولية، تتسم بالمرونة اللازمة لتسهيل عمليات التحسين والتعديل مستقبلاً؛
- إشراك كافة القطاعات والمهنيين والأكاديميين والمختصين في المجال المالي والمحاسبي لوضع ومناقشة متطلبات ومقترحات تعديل النظام المحاسبي المالي؛
- ضمان التكوين الجيد في مجال المحاسبة ومعاييرها الدولية للقائمين على عملية تحيين النظام المحاسبي المالي؛
- الاستفادة من التجارب الرائدة في تحيين و تحديث الأنظمة المحاسبية.